

مَجْمَعُ فَاسْتَنْجَبْنَا

فِي سَمَاءِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ الْمَوْضِعِ

تأليف

الوزير الفقيه : أبي عبيد ، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي

المتوفى سنة ٤٨٧ هجرية

الجزء الأول

عارضه بمخطوطات القاهرة ، وحققه وضبطه

مصطفى السقا

المدرس بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

دار الكتب  
بيروت

# مقدمة

## وصف المعجم ، وبيان قيمته العلمية ، وتاريخه

هذا مُعْجَم ما اسْتَعْجَمَ من أسماء المواضع والبلاد ، لأبي عبيد البكري . وهو معجم لغوي جغرافي ، يَصِفُ جزيرة العرب ، وَيَقَرِّئُ ما بها من المعالم والمشاهد ، والبلدان والمعاهد ، والآثار والمحافد ، والمناهل والموارد ؛ وَيَتَتَبِعُ هِجْرَةَ القبائل العربية من أوطانها ، واضطرابها في أعطانها ، وترددها بين مصايفها ومرايعها ، ومباديهما ومحاضرها ؛ ويذكر أيامها ووقائعها ، وأنسابها وعشائرها .

وهو أثر نفيس من صميم التراث الأدبي والعلمي ، ثَمَّا خَلَفَهُ العرب إِبْنان نُضْجَهم العقلي ، وارتقائهم العلمي ، ولا نكاد نجد له نظيراً في معاجم البلدان ، التي وصلت إلى أيدينا سليمة من أحداث الزمان ، فهو يَبْذُرُها جميعاً : غزارة مواد ، وكثرة تفاصيل ، واكتمال عناصر ، ودقة مناهج ، وتمام ضبط ، وجمال أسلوب ، وتحرير عبارة .

سَبَقَ البكري إلى التأليف في جغرافية جزيرة العرب ، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داود الهَمْدَانِيّ البُيُوتِيُّ ، المعروف بابن الخائك ، المتوفى بَصْنَعَاءَ من اليمين سنة ٣٣٤ هجرية ، وكتابه « صفة جزيرة العرب » ، الذي نشره المستشرق مولر سنة ١٨٨٤ بمطبعة بريل بليدن ، من أنفُسِ كتب الجغرافيا القديمة : اعتمد فيه على مشاهداته الخاصة ، وما عاينه في أثناء رحلاته في جزيرة العرب ، لا على النقل من الكتب ؛ لكنه مع هذه المزية الظاهرة ، لا يبلغ مبلغ معجم البكري ، لشدة إنجازه . وقلة تفاصيله ، إلا فيما يخص جغرافية بلاده ، وهي القسم الجنوبي من جزيرة العرب ، فقد حشد له كل جهوده ؛ ولأنه لم يُرتَّبْ كتابه ترتيب المعاجم ، وإنما رتبته على أبواب وفصول . على أن البكري قد انتفع من كتاب الهَمْدَانِيّ هذا كثيراً ، فكان من مصادره المهمة ، ينقل عنه ، ويستند إليه ، وخاصة إذا أظلم ليل الشبهة وغامت سماء الشكوك . ومن ألف بعد البكري مُعْجِماً عايناً في البلدان وذكر جزيرة العرب ، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي . ( ٥٧٢ - ٦٢٦ هـ ) صاحب معجم البلدان ، وهو من أجل هذه المعاجم خطراً ،

وأعظمها قدرا، ومن أحسنها ضبطا، وأحفلها مادة، وأعمها فائدة، إلا أنه مع كل هذه المحاسن لا يُوازن بمعجم البكري في ضبطه وتحرّيه؛ فإن البكري لُفُوِيّ دَقِيق الحس، كامل الأداة، من النحو، والصرف، واللغة؛ رَيَّانٌ من علوم الرواية: الأشعار، والأخبار، والأنساب؛ إلى علوم الدين: الحديث، والتفسير، والفقه، وغيرها من أطراف الثقافة الإسلامية. كما أنه لا يفوقه استيعابا وإحاطة؛ وهو أمر يبدو غريبا، ولكنه الحقيقة سافرة: فإن معجم البكري ليس من المعاجم العامة للبلدان، وإنما هو معجم لفويّ خاصّ بتحقيق أسماء المواضع التي وردت في الشعر العربي، وفي الأحاديث، وفي كتب السير، والتواريخ القديمة، وأيام العرب، وما إلى ذلك؛ فهو في هذا النوع الخاصّ أكثر جمعا لأسماء المواضع العربيّة، من معجم البلدان لياقوت. وكَم عثرت عند البكري، بل عند الهمدانيّ، على أسماء بلدان وأماكن، لم أجدها عند ياقوت، لأنّ معجم ياقوت معجم عام في الجغرافيا: يصف البلدان المشهورة، في أرجاء المعمورة.

أما غير الهمدانيّ وياقوت من أصحاب كتب الجغرافيا، فليس يَمَنِّينِي أن أقف عندهم، مُوازنا بين البكري وبينهم، فقد ظهر فضله على جميعهم، بتفوقه على زعمائهم؛ وكفى بالهمدانيّ وياقوت عالمين، ومؤلفين رئيسين.

أخصّ مزايَا معجم البكريّ كما قلت الضبط: فإنّه لهذا الغرض ألف، وقد أبان هو عن ذلك في مقدمته، إذ رأى كثيراً من أسماء البلدان التي ترد في الأحاديث والأشعار والسير والتواريخ، قد دبّ إليها التصحيف والتحريف، وضرب لذلك أمثلة كثيرة؛ وكان هذا التحريف داء قديماً، لم يسلم من آفته حتى أئمة الرواة وكبار العلماء، كالأصمعيّ من علماء اللغة، ويزيد بن هارون من المحدثين، فراعاه ذلك، وأوحى إليه بتأليف كتابه. والبكريّ يضبط الكلمات بالعبارة لا بالحركات، وهذه إحدى مزاياه، ولولا ذلك لاختل المعجم، وضاعت قيمته، ولم يسلم من شوائب التحريف، التي ذهبت بكثير من محاسن غيره.

ويعول المؤلف في الضبط على الشعر العربيّ أولاً، فيأتي بالشعر الذي ورد فيه اسم المكان، ويُسنده إلى الراوي الذي نقله من العلماء، ويوازن بين الروايات، ويرجع رواية الثقات، ويعتمد في ذلك على النسخ الفدّة، التي كتبها العلماء أنفسهم بأيديهم، أو التي

كتبها وراقوم المعروفون ، أو تلاميذهم المبرزون ، وقرءوها عليهم ؛ وقد اجتمع للبكرى من الكتب ذوات الخطوط المنسوبة ، والأصول المضبوطة ، شئ كثير ، من كتب أبي على القالى التى دخل بها الأندلس ، ومؤلفاته التى عليها خطه أو سماع تلاميذه ؛ ومن كتب غيره من العلماء ، كالأصمعى ، رواية ابن أخيه عبد الرحمن ، أو أبى حاتم السجستانى ؛ ومن كتب أبى عبيد ، وابن دريد ، ونفطويه ، وابن السكيت ، والسكونى والهمداني ، والأحول والأثرم ، وغير هؤلاء من الأعلام الذين لا يوجد فى أيدينا من كتبهم الآن إلا النزر اليسير . وكان يعتمد فى الحديث على روايات الكتب الصحاح ، وخاصة الموطأ ، والبخارى ، وسنن أبى داود ؛ وينقل كثيرا من الأحاديث عن ابن وهب وابن القاسم من شيوخ المالكية . وينقل عن ابن إسحاق صاحب السيرة ، وعن أبى جعفر الطبرى . ويصحح ما وقع فى كتب أولئك وهؤلاء من تحريف فى أعلام البلدان ، ويخرج من المنة منصورا فى أكثر الأحيان .

ومعجم البكرى قليل الحشو والفضول : ذلك أنه لم يكن مما يَمنيه أن يذهب مذهب ياقوت ، فى قياس طول البلد وعرضه ودرجة حرارته ، وذكر مياهه ونباته وحيوانه ومشاهده وآثاره وأسواقه ، فإن كل هذا مما يتناوله البحث الجغرافى الخالص ؛ أما البكرى فقد حدد غرضه فى مقدمته بأنه أقوى بحث ، يقوم على الضبط وتصحيح الأسماء أولا ، لا على جمع الأخبار ، ولذلك قلّ تعرّضه لكثير مما يتعرض له الجغرافى المتخصص ؛ ولم يكن كذلك مما يَمنيه أن يذكر العلماء الذين خرجوا من كل بلد ، مما أطل فيه ياقوت وأسهب ، وهو إن لم يخلُ من فائدة إلى الحشو أقرب ، لأن لمعرفة الرجال كتبنا خاصة ، وقد عابه بذلك صاحب كتاب « مرصد الاطلاع ، على أسماء الأمكنة والبقاع » ، الذى اختصر مُعْجَمَ البلدان ، بعد حذف فضوله وحشوه ، فى نحو ثلث صحائفه .

وليس فى مُعْجَمِ البكرى ما يُعاب به عند المشاركة ، سوى ترتيبه بترتيب حروف الهجاء عند المعاربة على هذا النحو : ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و ي ولكن مما يُعاب به عند جميع الناس أنه جعل ترتيب الكلمات فى كل باب على ترتيب الحرفين الأول والثانى الأصليين من الكلمة ، دون نظر إلى ترتيب ما بعدهما من

الحروف . وإذا كان الحرف الثانى ألفا زائدة كآلف صاحب وفاضل ، أمهله ولم ينظر إليه ، واعتبر الحرف الثانى مابعد الألف ، وفى هذا مافيه من العُسر والتكلف . ولذلك يضطر الباحث عن كلمة فى حرف من الحروف أن يقلّب صفحات المعجم فى هذا الحرف ، حتى يعثر على ضالّته بالمصادفة ، لا بأن يطلبها فى موضعها الذى ينبغى أن تستقر فيه ، بحسب نظام الفهرسة الدقيقة لألفاظ المعاجم .

ولذلك كان من عملى فى هذا المعجم أن غيّرت وضع مادته ، ورتبتها على حسب ترتيب حروف الهجاء فى المشرق ، وعلى ما يقتضيه نظام الفهرسة الصحيح ، وذلك بترتيب حروفها بحسب صورتها ، لا بحسب جوهرها ومادتها ، فليس مما يعنى الباحث أن يكون الحرف أصليا أو زائدا ، وإنما يعنيه أن يكون موضع الكلمة التى فيها حرف الألف قبل موضع الكلمة التى فيها حرف الباء ، وهذا قبل التى فيها حرف التاء ، فى أى مكان وقع الحرف من الكلمة . كما يعنيه هذا الترتيب نفسه فى الأحرف التى بعد الحرفين الأولين ، وبهذا تأخذ الكلمات أوضاعا طبيعية مسلسلة ، تهتدى فيها العين إلى موضع البحث من المعجم بسرعة ، وبالنظرة العجلى والخطافة ، دون كد الذهن فى قواعد الأصالة والزيادة ، أو الاعتماد على الفهارس والملاحق وما إليها ، فإن ذلك مما يصرف النفس عن الاستفادة من الكتاب إلى غيره بما هو أسهل منه وضعا . وكم رأيت من فضلاء الباحثين من يصرفه تعقيد كتاب القاموس المحيط للفيروز ابادى ، عن الاستفادة من جواهره ولآله .

وعلى الرغم من هذا تلقى العلماء المسلمون قديما وحديثا معجم البكرى بالقبول ووثقوا صاحبه ، ورفعوه مكانا عاليا ، فوق اللغويين وأصحاب المعاجم ، واعتمدوا عليه فى تحقيق المشكلات ، خصوصا علماء المغاربة والأندلسيين ، من المحدثين والأخباريين ، ومن أشهرهم القاضى عياض (٤٧٦ - ٥٤٤) فى مشارق الأنوار ، والشَّهْلى (٥٠٨ - ٥٥٨) فى الرُّوض الأَنْب ، فقد نقلوا عنه كثيرا فى كتابيهما . أما أصحاب المعاجم اللغوية ، فمعجم البكرى كان عندهم أعظم أصولهم ، فى تحقيق أعلام البلدان العربية وضبطها ، وأكثر من انتفع به منهم الفيروز ابادى (٧٢٩ - ٨١٧) صاحب القاموس ، والزَّيْدَى (١١٤٥ - ١٢٠٥) صاحب تاج العروس ، وشيخه محمد بن الطَّيْب القامى (١١١٠ - ١١٧٠) صاحب الحاشية على القاموس ، وكثير غير هؤلاء .

ومهما ذكرت المعاجم اللغوية من أسماء المواضع ، فقد بقي في مُعجم البكرى بعد ذلك كثير من أعلام الأمكنة ، لم تحوهِ معاجم اللغة ، مع أنه من صميم المادة العربية ؛ ولذلك كان الكتاب ولا يزال مرجعا مستقلا يُقدِّره العلماء الباحثون حق قدره .

والعلماء المستشرقون من الغربيين ليسوا أقل تقديرا لهذا المعجم من المشاركة ، فقد أبان العلامة دُوزي الهولندي عن منزلة معجم البكرى في كتابه : مباحث في التاريخ السياسى والأدبى لأسبانيا فى المصور الوُسلى ( الجزء الأول ، الطبعة الأولى بليدن سنة ١٨٤٩ ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ) إذ يقول ماملخصه :

« إن المعجم فريد فى بابهِ ، فليس لدينا كتاب يمكن أن يُوازَن به من ناحية السَّمة ، أو من ناحية دقة التفاصيل ، فهو يحتوى على عدد ضخم من أسماء الأماكن والبلاد والجبال والأنهار والمياه ، مرتبة بترتيب الحروف الهجائية عند أهل المغرب ، مما يرد ذكره فى الروايات العربية القديمة ، وفى أحاديث الرسول ، وفى الشعر على الخصوص . والمؤلف ينبه على ضبطها وتحديد أماكنها ، ويقتبس كثيرا من الأشعار التى ورد ذكرها بها . ولا شئ أجلب للعناء ولا أحوج إلى الضبط ، من أسماء المواضع والأماكن التى ترد فى الشعر القديم . والكتاب يقدِّم مُمونة لا تقدَّر فى هذه السبيل ، ولا غنى عنه لكل من يدرس التاريخ والشعر القديمين ، والجغرافيا والوثائق التاريخية أو الشبيهة بالتاريخية .

وأقول أخيرا ما قلته أولا : إن هذا الكتاب فريد فى بابهِ ، إذ أن كل ما بقى لنا من هذا النوع ضئيل هزيل ، غير دقيق فى معظم الأحيان ، إذا وُوزن بهذا الكتاب الجليل ، المليء بالتفاصيل الشائقة الغربية ، والذى ألفه مؤلفه مستعينا بأصول ممتازة ، تكاد تكون اليوم مفقودة .

ومؤلفه أديب وجغرافى ، كان جديرا كل الجدارة بالقيام بهذه المهمة الشاقة ، فإن غيره من الجغرافيين يُكسِّسون الأخطاء فوق الأخطاء ، ويأتون بالمتناقضات بعد المتناقضات ؛ فإذا أخذت اسم مكان ورد فى قصيدة قديمة ، وحاولت البحث عنه فى أى كتاب — خلا « مرصد الاطلاع ، على أسماء الأمكنة والبقاع » فإنه فى هذا الباب فوق كل نقد — ونفرض أنك وجدت الاسم فيه ، وذلك نادر ، ووازنت بين ما يقوله ذلك الجغرافى فى كتابه ، وما يقوله البكرى ، فإنك تجد فى الغالب أن للمعلومات التى يأتى بها الأول خطأ كلها ، أو قل : مختلطة

مهوَّشة ، على حين أن المعلومات التي يأتي بها البكريّ صحيحة مفصلة ، وواضحة ناصحة .  
 ويزيد في قيمة هذا الكتاب مقدمته التي يبين فيها المؤلف حدود بلاد العرب ،  
 وأقسامها الجغرافية : تهامة والحجاز ونجد واليمن ، كما تحدّث فيها عن القبائل العربية ،  
 التي استقرت في هذه الأقسام ، وأرخ تنقلاتها ووقائعها وأيامها .

أما المستشرق فردنند وستنفلد ( ١٨٠٨ - ١٨٩٩ ) صاحب الفضل على المكتبة العربية ،  
 بما نشر من نفائسها و ذخائرها ، مثل مُعجم البلدان لياقوت ، والسيرة لابن هشام ، والاشتقاق  
 لابن دريد ، وكثير غيرها من أمهات الكتب ، فقد انتفع بتقدير العلامة دُوزي للكتاب ،  
 وأقبل عليه يدرسه ، ويستجلى محاسنه ، وأدهشته مقدمته ، فترجمها كلها إلى الألمانية ،  
 وأنشأ على أساسها بحثا مهما في أما كن القبائل العربية وتنقلاتها ( وقد طبع كبحث  
 مستخرج من المجلد الرابع عشر لأعمال الجمعية الملكية للعلوم سنة ١٨٦٩ ) .

ثم أتجهت عنايته إلى نشر المعجم ، فراح يجمع له الوثائق ، ويقابل نسخته التي كتبها  
 بالنسخ المفرقة في مكتبات ليدن ، وكِمبردج ، ولندن ، ومي لان . واستخلص بالاعتماد  
 على هذه النسخ الأربع صورة كتبها بخطه ، وأذاعها بمطبعة الحجر . Lithographe .  
 في مجلدين كبيرين من القدر المتوسط ، بلغ مجموع صفحاتهما مع المقدمة والفهرس أكثر من  
 ٩٠٠ صفحة ، صدر المجلد الأول منهما سنة ١٨٧٦ ، والثاني سنة ١٨٧٧ بموتنجن من ألمانيا .  
 وقد بذل وستنفلد قصارى جهدها الضلّيع ، في الضبط والتحرّى ومقابلة النسخ ،  
 والاستيثاق من الأصول . وأضاف إلى الكتاب فهرسة شاملة للمواضع التي وردت قصداً  
 في أما كتبها ، وعرضا في غير أما كتبها مرتبة على حروف الهجاء بطريقة أهل المشرق ،  
 بلغت سبعا وخمسين صفحة ، ومقدمتين للجزأين في اثنتي عشرة صفحة ، وسلخ في كل  
 ذلك زمنا طويلا ، بل عمرا مديدا .

لكن النسخ التي اعتمد عليها العلامة وستنفلد ، كما وصفها في مقدمة الجزء الأول  
 ليست مستوية في درجة الصحة ، ولا في استيعاب المادّة . ولما خلت من اضطراب ،  
 كأكثر النسخ الموجودة في العالم من هذا الكتاب .

ولذلك وقع في مطبوعته شيء كثير من التصحيف والتحرّيف ، والزيادة والنقص ،  
 يعذر الناشر في أكثره ، لأنه مطابق لما بيده من النسخ الأربع . ولعله إنما نشره بمطبعة

الحجر ، وأغفل مقابلات النسخ ، لأنه اعتبرها طبعة مؤقتة يستفيد منها العلماء في بحوثهم فائدة سريعة ، إلى أن يحصل على أصول أخرى غير تلك ، أتم ضبطا ، وأوضح خطأ ، وأكثر تفصيلا ، نعين على نشر الكتاب وإذاعته في طبعة بمطبعة الحروف ، كما فعل في معجم البلدان والسيرة والاشتقاق وغيرها . هذا إلى أنه أبقى المعجم على ترتيبه الذي وضعه عليه المؤلف ، وهو وضع غير مألوف عند المشاركة ، لاختلاف ترتيب الحروف الهجائية في المغرب ، عنها في المشرق . ولذلك كان مصدر عناء للباحثين في طبعة جوتنجن من المشاركة ، فلم يقبل عليه إلا الأقولون ، برغم أن الناشر قد أضاف إليه فهرسة على ترتيب أهل المشرق للحروف .

وقد حفزني الإعجاب بمعجم البكرى ، أن أبحث إبان الحرب ، عما يوجد من مخطوطاته بمصر ، فتبعت فهارسها بجامعة فؤاد الأول ، ودار الكتب المصرية ، وخزانة الأزهر ، وغيرها ، فعثرت على ثلاث نسخ منه ، اثنتين بدار الكتب ، ونسخة بالأزهر ، وكلها يمتاز بحظ موفور من الضبط ، والوضوح ، وجمال الخط ، وإن لم تستوفى استيفاء المادة ، فأقبلت عليها بحثا ودرسا ، ومقابلة وموازنة ، إلى أن وضح لى أنها في مجموعها أقدم زمنا وأحسن ضبطا ، وأتم تفصيلا ، من النسخ التي عثر عليها العلامة وسننفلد ، وأنه يمكن أن ينتفع بها كلها في تصحيح الكتاب ، وإخراج صورة صحيحة منه .

ولما كانت لجنة التأليف والترجمة والنشر مَعْنِيَةً بنشر نفائس المخطوطات والكتب ، عرضت أمر هذا المعجم على حضرة رئيسها صاحب العزة العالم الجليل الأستاذ أحمد أمين بك ، فوافقتني على إعادة نشره ، مطابقا للأصول المصرية المحفوظة عندنا بمصر ، وعهد إلى في القيام بتحقيق الكتاب وترتيبه ، على أن تتكفل اللجنة بنفقات طبعة في مطبعتها .

وهانحن أولاء جميعا نقدم هذا الجزء الأول من المعجم إلى رُوداد البحث عن المصادر العربية العتيقة ، يحتال في أبراده ووشيه ، وحلله ورقمه ، من الورق الأبيض الناصع ، الذي طال عهد الناس بفقده ، ومن الحروف العربية الجميلة ، فوق الذي بذلناه فيه من تحقيق وتصحيح ، لا تراهما إلا العين المجردة من الهوى ، مما اقتضى منشا كثيرا من الجهد المضني ، والعناء الذي لا يقوم به إلا الصبر الجميل .



## الاصول المخطوطة التى اعتمدت لطبع هذا المعجم

أما الأصول المخطوطة التى اعتمدت عليها فى إخراج الكتاب وتحقيقه فثلاثة :  
الأصل الأول : النسخة المرموز لها بالحرف س ، وهى محفوظة بدار الكتب  
المصرية ، ورقمها ٤٠٤ جغرافيا ، مجلد واحد ، من أول الكتاب إلى آخر حرف الحاء ،  
وخطها أندلسى جميل ، وورقها كفتانئ ثخين ، أبيض مُشربٌ صفرة ، تحف على  
الهوامش ، وتشتد تحت السطور المكتوبة ، ويكاد يكون لون الورق تحت المداد بُنيا ،  
وقد آذنت هذه النسخة بالزوال ، لكثرة ما بها من تقطيع وترقيع ، وهى لا تحتمل تقليب  
الأيدي ، لشدة جفاف ورقها وتكسره ؛ وتحينُ دار الكتب صنعا بأن تصورها ، وتحفظ  
أصلها فى حجرة المعرض ، لتقديمها وجمال خطها .

عدد صفحات هذا المجلد ٢٩٤ صفحة . ويؤخذ من قدر مادته ، ومن عبارة الصفدى  
التي على وجهه أنه كان يتبعه سفران آخران ، إلا أنه اليوم أصبح فريدا وحيدا .  
أما المجلدن الآخران اللذان أضيفا إليه لتكملة النسخة ، وكتب عليهما الرقم الذى على  
السفر الأول (٤٠٤) فليسا من هذه النسخة فى قليل ولا كثير ، وإنما هما بقية من نسخة  
أخرى ، سنصفها بعد هذه ، وثبت خطأ دار الكتب فى ظنها ، بأدلة فنية ومادية  
لا تحتمل جدلا .

طول صحيفة هذا المجلد ٢٧ سنتيمترا ، وعرضها ٢٠ وطول مسطرتها  $\frac{1}{19}$  سنتيمترا ،  
وعرضها ١٣ وعدد سطورها ٢٥ وعدد كلمات كل سطر فى المتوسط ١٤ كلمة ، وتميز كلمات  
المعجم وأسماء الشعراء بخط كبير جدير ، بقلم الكاتب نفسه ، وبالمداد الأسود الذى كتب به المتن .  
وبأعلى الصفحة الأولى من الكتاب بخط كبير هاتان الكلمتان :

### وقف الخاصية

#### السفر الأول من كتاب

معجم ما استعجم تأليف أبى عبيد

عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكرى

رحمه الله ، وغفر له

وتحته بخط أندلسى كبير :

وتحت ذلك بنفس الخط :

وتحت ذلك بخط صغير :

وتحته :

وتحت ذلك هذه العبارة التي تتضمن تاريخ النسخ ومكانه ، وهى :

« استنسخ بمدينة سبته حرسها الله ، من كتاب الفقيه . . . . .  
للفقيه الأجل الأكرم الأفضل أبى محمد عبد الله بن الشيخ المرحوم أبى الطيب عبد المنعم  
ابن عبد النور ، رحمهم الله ، ونفع به مالكة .

وكان الفراغ منه يوم الخميس التاسع عشر من رجب الفرد عام عشرة وستائة .  
ونلاحظ هنا أن يذاً أئيمة قد امتدت إلى اسم الفقيه مالك النسخة التى هى أصل  
لنسختنا هذه ، فحجته ، وصار محله خلوا بقدر سطر .

وتحت ذلك قريبا من وسط الصفحة ، كتبت هذه العبارة . بخط الرقعة الجميل الحديث :

« مستخرج من دشت المؤبر ومضاف فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ نمرة ٧١ يومية

نمرة خمسمية : ١٨٣ لغة نمرة عمومية : ٢٥٥١٥

ويلى ذلك حروف الهجاء عند المفاربة ، وهى التى رتب عليها المعجم ، ولعلمها بخط  
الكاتب ومداده .

وفى أسفل الصفحة من جهة اليمين كتابة جانبية نصها : « هو وما بعده من كتب  
خليل بن أبيك الصفدى » . والعبارة بخط بارع فى الجمال ، من خط عصر المماليك ،  
ويظهر لى أنها خط الصفدى نفسه ، وهى تشبه تعليقات كثيرة ، وطررا مكتوبة بهذا  
القلم البارع ، مبنوثة على هوامش الكتاب وجوانبه .

وفى اعتدال صفحة الكتاب إلى جانب عبارة الصفدى ، نحو خمسة أسطر بخط ديوانى  
مصرى متأخر ، بين النسخة والرقعة ، قد محيت ، وبقيت معالمها غير واضحة ، وفيها بقية  
من اسم المرحوم على مبارك باشا ، أحد الوزراء السابقين فى عصر إسماعيل وتوفيق . ولعل  
هذه العبارة تتضمن تحضرا وإشهادا بالعتور على هذه النسخة بجامع المؤيد ، واستنقاذها  
من الدشت ، حينما كان على مبارك باشا وزيرا للأوقاف والأشغال ، وله إشراف على المساجد  
وماتحويه خزائنها من الكتب ، ولعل على مبارك باشا تملك هذه النسخة . حقة من الزمن ،  
ثم أعادها إلى دار الكتب لتحفظ فيها . وقد محيت هذه العبارة ، واكتفوا بأن كتب  
بدلها فى وسط الصفحة بالمداد البنفسجى ، العبارة : مستخرج من دشت . . . . .  
التي ذكرناها آنفا .

وخط الصفدى على نسخة هذا السفر هو الشهادة التاريخية التى لا تقبل الجرح ، بأن هذا السفر من كتاب معجم ما استمعج لأبى عبيد البكرى .

ذلك إلى أننا نجد فى الجانب الأيسر من الكتاب بجانب كلمة أبى عبيد ، اسم محمد بن شيخ السّلامية الحنبلى ، بخط مملوكى جهير جميل ، وهذا من شيوخ العلم الذين تزكى شهادتهم شهادة الصفدى ، ولعله أحد من تملكها .

وفى الزاوية اليسرى العليا شهادة أخرى بأن هذه النسخة اعتمدت للمقابلة والتصحيح ، ونصها : قابل به ، وصحح عليه ، على بن . . . [ وذهبت بقية الاسم عند التجليد ] عفا الله عنه ، ولطف به : غفر الله سبحانه لصاحبه .

وعلى هوامش هذه النسخة من الداخل إضافات بعضها بخط الناسخ نفسه ، تكملة لنقص فاتهُ من نفس الأصل ، أو إثباتاً للمقابلة بأصل آخر ، وهى كثيرة جداً ، وكثير منها بخط العلامة الصفدى ، كإضافة رسم « إضْمِتْ » . وبعض هذه الإضافات استدراكات على المؤلف ، لأنه ترك شيئاً كان حقه أن يذكره ، أو تصويب نسبة شعر إلى قائله ، أو نحو ذلك مما نراه مبثوثاً على الهوامش .

والنسخة فى جملتها صحيحة ، وخطها واضح جميل ، إلا أنها لا تخلو من خطأ ، برغم الاستدراكات والمقابلات المثبتة عليها ؛ وكثيراً ما تتفق هذه النسخة هى ونسخة جوتنجنج التى نشرها المستشرق وستنفلد ، فى صوابها وخطها ، كما يستفاد من تعليقاتى المثبتة فى ذيل الصفحات ، وأظن أن الأصل الذى كتبت عنه نسخة س كان أصلاً لبعض النسخ الأوربية التى اعتمدت لطبع النسخة ج .

وقد جعلنا هذه النسخة هى الأم الأولى ، التى يدور عليها مجرى المضاهاة والمقابلة للجزء الأول من المعجم ، ورمزنا لها بالحرف س ، إشارة إلى المدينة التى كتبت فيها ، وهى سبتة . وليس معنى كونها أصلاً أول أننى أتمسك بلفظها حتى إذا ثبت كونه خطأ ، بل أعتمد اللفظ الصحيح فى المتن من أية نسخة ، وأثبت نتيجة المقابلة فى الهوامش .

الأصل الثانى : النسخة ق . وهى مؤلفة من ثلاثة أجزاء ، كتب أولها فى مدينة القاهرة بخط نسخى جميل ، من عصر الأتراك العثمانيين ، على ورق كتانى أبيض ، ناصع مصقول ، رقيق لين . وهو محفوظ بدار الكتب المصرية ، ورقه ٥٥٤ جغرافيا .

وهذا الجزء يبتدىء من أول الكتاب ، وينتهى فى رسم (خاخ) من كتاب حرف الخاء ، عند قول الشاعر :

لأبصر أحياء بخاخَ تضمنتْ منازلهم منها التَّلَاعُ الدوافعُ

وبعد ذلك فى أول الجزء الثانى : « وقال على بن أبى طالب » . وهو فى قياس نسخة س طولاً وعرضاً وكتابةً ، إلا أن مسطرتة واحد وعشرون فى كل صفحة . كما أنه خلو من تاريخ النسخ ، واسم الناسخ ، وليس عليه مقابلات نسخ ، ولا تصحيحات أو استدراكات ، إلا شيئاً نادراً جداً ، بخط الناسخ .

وعلى الصفحة الأولى منه بخط الشيخ أحمد الدمنهورى ، من علماء الأزهر المتأخرين ، تحت اسم الكتاب ، هذه العبارة : « وقف هذا الكتاب الأمير عبد الرحمن جاويز قصد على ، على طلبة العلم بالأزهر ، وجعل مقره خزانة كاتبه الحفيز أحمد الدمنهورى ، عفى عنه » . ويلى ذلك حروف الهجاء مرتبة على طريقة المغاربة ، كفتاح للبحث فى المعجم . ويظهر أن هذه النسخة قبل أن تجلد كانت كراريس (ملازم) غير مخيطة ، ولذلك التزم الشيخ الدمنهورى أن يكتب فى رأس أول صفحة من كل كراسة بخطه ، هذه العبارة : « وقف بخزانة الدمنهورى بالأزهر » .

وهذا الجزء أصبح كثيراً من النسخة س ويمتاز بأن الإضافات والتصحيحات التى على هامش س كلها موجودة فى صُلْب هذا الجزء ، بخط الناسخ . ومن أمثلة ذلك أن الإضافة التى زادها المؤلف على رسم البقيع ، وهى التى توجد على هامش النسختين س ، ز ، وتخلو منها نسخة ج ، قد تضمنها هذا الجزء فى صُلْبهِ لا فى هامشه . فيظهر أن هذا الجزء منقول عن نسخة مصححة غاية التصحيح ، مضبوطة أكل الضبط ؛ ومع ذلك قد وقع فيه أخطاء قليلة ، ولملها كلها من اشتباه الأصل المنقول عنه على الناسخ ، فلم يحسن قراءته .

وفى هذا الجزء من نسخة ق خرم مقداره ورقة من وجهين ، بين صفحتى ٢٧٦ ، ٢٧٩ من أول قول المؤلف فى رسم « الجِيعرانة » : الحجازيون يخففون . إلى أول قول ابن مقبل : « ومرت على أكناف هبر عشيّة » . ومقدار ذلك فى نسخة س خمسة وأربعون سطراً .

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن معظم الخطأ الذى يقع فى نسخ هذا الكتاب ، سببه الخط المغربى ، الذى تشبه قراءته كثيراً على المشاركة ، ومن أسباب شيوع الخطأ فى الخط المغربى نقط حرف الفاء بواحدة من تحت ، والقاف بواحدة من فوق ؛ وأن المغاربة لا يهزمون ما يهزمه المشاركة ، وكثيراً ما يكتبون الضاد ظاء ، والطاء ضاداً ، مما يقع القارئ فى كثير من اللبس والخطأ ، إلا من اعتاد قراءة خطوطهم .

ومن مزايا هذا الجزء أن الكلمات التى تشرح كتبت بخط أكبر من كلمات المتن ، وبمداد أحمر ، وليس كذلك أسماء الشعراء فيه .

أما الجزءان المتتمان لهذا الجزء ، فمكتوبان بخط مغربى ، قريب من خط النسخة س وها فى طولها وعرضها ونظامها ، ولذلك اشتبها أمرهما على المفسرين فى دار الكتب قديماً ، فضمواهما إلى النسخة س ، وجعلواهما متممين لها ، وكتبوا عليهما الرقم ٤٠٤ جغرافياً ، واعتقدت أنا ذلك حيناً ، ولكن بطول التأمل فى النسختين ، ظهرت لى فروق بينهما ، وأن كلا منهما أصل غير الآخر .

١ - فما لاح لى من الفروق بينهما الخط ، والخط أمر فى ذوقى ، تدركه العين ، ولا يحيط بمداه الوصف . ومع تشابه النسختين خطأ إلى حد كبير ، فإنى أقرر أن اليد التى كتبت إحداهما غير اليد التى كتبت الأخرى ؛ ولست فى ذلك خابطاً فى الظلام ، لأننى أكتب الخط الجيد ، وأستطيع أن أميز أقلام الكتاب ، وذوق المصور .

٢ - وفرق آخر أدق من هذا وأوضح ، وهو أن الكاتب لم يجر فى هذين الجزأين على عرف المغاربة ، الذى جرت عليه س فى نقط الفاء والقاف ، وإنما نقطهما كما يفعل المشاركة . وهذا فرق جوهري لا مرية فيه .

٣ - وفرق ثالث من حيث الورق ، فورق النسخة س كما قلت كتانى ثخين جاف غير مصقول ، ولونه إلى الصفرة . أما هذان الجزءان من نسخة ق فورقهما أبيض وإن كان غير ناصع البياض ، تعلوه حمرة أحياناً ، وفيه قوة وصلابة أكثر من ورق س .

٤ - وفرق رابع من حيث التملك ، فالنسخة س كما قلت فى وصفها كانت من كتب الشيخ الجليل خليل بن أبيك الصفدى ، وكان بعض مكتبته قد استقر بجامع المؤيد بالقاهرة . أما الجزءان الثانى والثالث من نسخة ق فقد كانا فى يد الأمير عبد الرحمن

قصدي ، ووقفهما على طلبه العلم بالأزهر ، وجعل مقرهما خزانة العالم الأزهرى الشيخ أحمد الدمنهورى ، وكتب على كل كراسة فى الورقة الأولى منها : وقف على طلبه العلم بالأزهر . وهذه العبارات كلها موجودة على الأجزاء الثلاثة من النسخة ق .

٥ - وفرق خامس ، وهو اختلاف تاريخ النسخ ؛ فقد جاء فى آخر الجزء الثالث من نسخة ق ما نصه : كتبه الفقير إلى رحمة ربه ، المستغفر من زلله وذنبه ، على بن عبد الله بن مسعود القارى ، غفر الله له ولوالديه ، ولبن دعا لهم بالرحمة ، ولجميع المسلمين . وكان الفراغ منه يوم الأحد سابع عشرين رجب من سنة ثنتين وستين وستائة .  
فبين كتابة الجزء الأول من النسخة س وكتابة الجزأين الأخيرين من نسخة ق أكثر من خمسين عاما .

٦ - وفرق سادس ، وهو أن نهاية الجزء الأول من س بآخر حرف الحاء لا تتفق مع بدء الجزء الثانى من ق فى وسط رسم (خان) . وهذا أيضا دليل مادى لا يتجدد قيمته .  
٧ - وفرق سابع من حيث عدد الأسطر ، فسطرة س ٢٥ سطرا ، ومسطرة هذين الجزأين ٢١ سطرا ، كسطرة الجزء الأول .

أما من حيث الصحة والضبط ، فيظهر أن هذين الجزأين فى درجة النسخة س ؛ فعلى هوامشهما كثير من الإضافات والطُرر ومقابلات النسخ ، بأقلام مختلفة ، بعضها مغربى ، وبعضها بخط نسخى جميل أشبه بخط الشيخ خليل الصفىدى وليس به .

الأصل الثالث : النسخة ز ، وهى محفوظة بخزانة الأزهر ، ورقها ٢٢٣ تاريخ . وليست نسخة كاملة ، وكانت مقسمة إلى أربعة أجزاء ، ضاع معظمها وبقي أقلها .

بقى من الجزء الأول ٥٢ ورقة من آخره ، تبتدىء بقول المؤلف : ( والريحان ، فقال عمر ) وهذه العبارة فى رسم « أذرعات » أول صفحة ١٣٢ من مطبوعتنا هذه ، وينتهى بآخر هذا الجزء .

وبقى الجزء الثانى كله ، وعدد ورقاته ٧٨ تبتدىء من حرف الجيم إلى آخر حرف الزاى . وهذه النهاية تتفق مع نهاية الجزء الأول من نسخة ج ، التى هى فى مجلدين كبيرين . وبآخر هذا الجزء العبارة الآتية بخط الناسخ : « تم السفر الثانى من المعجم للبكرى رحمه الله تعالى ، وصلى الله على محمد رسول الله المصطفى وعبد » .

وكتب محمد بن خلف في شوال سنة ست وتسعين وخمسمائة .  
وهذه النسخة أقدم النسخ التي بأيدينا ، ولعلها أقدم النسخ الباقية من الكتاب ،  
بين كتابتها ووفاة المؤلف نحو مئة سنة وعشر . وعلى هامشها ما يفيد أنها قوبلت  
بأصل بخط المؤلف . وهي بخط أندلسي غاية في الجمال ، شبيه في قاعدته بخط النسخة س ،  
إلا أنه أدق منه وأجل ؛ وورقها أيضا شبيه بورق النسخة س ، فيه صفرة تشتد في مواضع  
الكتابة جدا ، حتى تكون بُنية ، يغيب في لونها سواد المداد ، وعليها تعليقات بخطوط  
مختلفة مغربية ، ومسطرتها سبعة وعشرون سطرا في كل صفحة . وهي الناية في الصحة  
والضبط والوضوح ، ولو كانت كاملة لفاتت جميع الأصول الموجودة من هذا الكتاب  
في العالم .

وقد تطرق إليها البلي والوهن ، وصارت صحائف مفككة ، أشبه بالألواح . ويجمل  
أن تعنى إدارة خزانة الأزهر بتصويرها ، لتحفظ هذه البقية من عاديات الأيام .  
أما نتائج مقارنات النسخ الثلاث ( س ، ق ، ز ) فيما بينها ، ثم مقارنتها بنسخة ج  
المطبوعة في جوتنجن بألمانيا ، فقد فصلتها في الحواشي أسفل الصفحات ، فعلى من يريد  
البحث في مزايا كل نسخة أن يراجع ما أثبتته من ذلك .

ولم أشأ أن أخرج النسخة ج المطبوعة في جوتنجن بألمانيا من حسابي في المقابلة  
والمضاهاة ، بل قارنت بينها وبين نسخنا المخطوطة ، لأدل الباحث على مزايا النسخ جميعا ،  
وفي ذلك فائدة أيضا لمن شاء من الأوروبيين أن يقارن مخطوطات أوربة بمخطوطات المشرق .  
بقيت مسألة واحدة تحتاج إلى التفسير ؛ فاسر اختلاف النسخ بالزيادة والنقص ، وهذا  
أمر يظهر أنه ليس للناسخين دخل فيه ؟

والجواب عن ذلك هين ميسور ، وقد أجاب عنه العلامة وستنفلد من قبل في مقدمته  
لمطبوعته . ذلك أن البكرى كتب المعجم أولا ، ثم أذاعه وتهاداه الناس والرؤساء ،  
كما يفناه في موضعه ، ثم ردد النظر في المعجم مُتَصَفِّحاً مُتَمَحِّحاً ، فبداله فيه أشياء لم يفتن  
لها أول الأمر ، فأصلحها على هامش بعض النسخ ، أو كما يقول العلامة وستنفلد في أوراق  
وجُزَازات ، وألحقها بمواضعها من الكتاب ، ثم جاء الناسخون ينقلون الكتاب ،  
فعضمه عشر على نسخة منه قبل التنقيح ، فنقلها ناقصة ؛ وآخر عشر على نسخة منه منقحة

فنقلها كاملة ، وبعضهم نقل الجزازات كلها ، وبعضهم وجدها ناقصة ؛ فاختلفت نسخ الكتاب في أيدي الناس . وهذا أمر عهدنا مثله في مقدمة ابن خلدون ، وفي دواوين كثير من الشعراء .

وقد نبهت على هذا تنبيها واضحا جدا في هذا الكتاب في رسم البقيع ، إذ كان المؤلف قد خلط أولا بين البقيع والنقيع ، ثم بداله ، ففصل البقيع عن النقيع ، بضميمة ضمها إلى الأصل في البقيع ، فاقراً ذلك في الصفحات ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

وللزيادات التي على هوامش النسخ احتمال آخر : أن يكون بعضها من إضافة الذين قرءوا الكتاب من العلماء ، ولم ينهوا على أن ذلك زيادة من عندهم ؛ فيشتبه أمرها على الناسخين ، فينقلوا هذه الزيادات في المتن ، على أنها من تنمة كلام المؤلف . وهذا نادر الحصول في معجم البكري ، ومن أمثلته أن المؤلف حين ينسب الشعر إلى النابغة الذبياني يقول : قال النابغة ، ولا يزيد على ذلك ، وهذا ملحوظ عندنا في النسخ الثلاث المخطوطة ، أما نسخة ج فتزيد دائماً كلمة «الذبياني» بعد النابغة ، وأظنها من زيادات القارئين .

وقد رأيت مثل هذه الزيادات التي يدخلها الناسخون على المتون الأصلية ، في نسخة شرح التبريزي لسقط الزند ، المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (١٤٣٤) .

ولم أكتف في تحقيق هذا الكتاب بمقابلة النسخ وإثبات صور الخلاف والاتفاق بينها ، ولكنني عرضت مادة المعجم عرضاً دقيقاً على المصادر التي أخذ منها المؤلف إن وجدت ، ككتب الأشعار والأحاديث والتواريخ ؛ وعلى مصادر أخرى لم يأخذ منها المؤلف ، ولكنها تشاركه في موضوع بحثه ، كمعاجم اللغة ومعاجم البلدان ، وقد خرجت من هذا المرض الشاق بفوائد كثيرة ، استدراكاً على المؤلف في أمور أخطأ فيها ، وبإستطيع الباحث أن يقرأ ما كتبناه من ذلك في رسم البقيع مثلاً ، وفي رسم البوازيح ، وفي رسم نور ، وفي كثير غير هذه ، مما يراه مبثوثاً في ذيول الصفحات .

وسألحق بآخر الكتاب عند تمامه ، الفهارس التي أراها مكملّة له ، مُبَصَّرَة للبحث عن فوائده ، مُفَصَّلَة لأغراضه ومقاصده .



## التعريف بمؤلف الكتاب

أما مؤلف هذا الكتاب فهو أبو عبيد عبد الله بن أبي مصعب عبد العزيز بن أبي زيد محمد بن أيوب بن عمرو البكرى . من بكر بن وائل صليبة . وهو لغوى من الطراز الأول في الأفق الأندلسي ، تحدثنا مؤلفاته النادرة أنه امتاز على أهل عصره بثقافته اللغوية العالية ، كما يتحدثنا أصحاب التراجم بأن أسلافه كانوا من بيت السراوة والشرف والرياسة ، وأرباب النعم ؛ استمدوا الشرف من صريح أنسابهم في بلاد العُجمة ، كما استمدوه من ماضيهم الحربي في فتح الجزيرة ، وشغل المناصب العالية في الدولة ، فتحديثنا كتب التراجم أن جده أيوب بن عمرو تولى خطة الرد بقرطبة زمن الدولة الأموية ، والقضاء ببلده لبلة . والقضاء كان من المناصب التي يحتكرها عليّة الناس وسرواتهم في الأندلس . فلما انتثر عقد دولة الأمويين ، تغلب ملوك الطوائف على ما بأيديهم من البلاد ، واستقرّ البكريون بأونبة (ولبة) ونملطيش وما بينهما من البلاد في كورة لبلة ، على ساحل البحر المحيط ، غربي إشبيلية ، وقعدوا منها مقعداً كابر الأمراء ، من الخروج عن الطاعة ، والاستبداد عن الجماعة . ودامت إمرة البكريين في تلك الناحية نحو أربعين سنة ، انتهت تغلب المعتضد عبّاد بن محمد صاحب إشبيلية سنة ٤٤٣ على ما جاوره من البلاد والإمارات الصغيرة . وكان آخر البكريين حكاماً بأونبة أبو مصعب عبد العزيز ، والد أبي عبيد صاحب المعجم ، فخرج هو وآله منها ، ونزلوا قرطبة في كنف بن جهور .

ولم تصرح كتب التراجم بالسنة التي ولد فيها أبو عبيد ، وإنما ذُكرت وفاته سنة ٤٨٧ هـ عن سن عالية ، كما يشهد بذلك كلام الفتح بين خاقان في القلائد .

وقد ذكرنا من أساتذته أربعة من جلة علماء الأندلس : أبا مروان بن حيّان صاحب التاريخ المشهور ، وأبا بكر المصنف ، وأبا العباس المذري ، وأبا عمر يوسف بن عبد البر الذهري ، حافظ الأندلس ، ومحدثها الأكبر ؛ تذكر كتب التراجم أنه أجاز أبو عبيد ، ولعله ناوله كتبه ومروياته ، وهي كثيرة ، ولكن البكرى لم يأخذ عنه ، ولم يسمع منه

وإن كان بعض الباحثين قد فهم من الإجازة أنه تلمذ له .

ولم تذكر التراجم غير من ذكرنا من شيوخه . أما أنا فأرى البكرى من ثمرات ذلك الغراس الأدبي واللغوي ، الذي غرسه أبو علي القالي في إقليم الأندلس . فقد تخرج

بكتب أبى علىّ التى ألفها ، والتى حملها من الشرق ، من مخطوطات منسوبة ، مقروءة على مؤلفيها ، مضبوطة أتم الضبط ، ومصححة غاية التصحيح ، بسماع أبى علىّ ، أو بروايته عن مشيخة العراق ، من أمثال ابن ذريرد أو أبى عبيد ، أو نبطونه أو ابن السكيت أو الأصمعى أو غير هؤلاء من أئمة اللغة ، وليس من المجازفة أن أقول اعتماداً على المعجم وعلى اللآلى : إن البكرى ورث وقرأ كثيراً من كتب القالى ، التى عليها خطه أو خطوط أصحابه . بلى ، قد تترس البكرى بتوايف القالى تترساً ، وفلاها فلياً ، واستطاع بثقافته الممتازة أن يشرحها ، ويستدرك عليها ، وينقدها نقد الصيرفى للدرهم ؛ وتلك منزلة عالية فى الإحاطة باللغة والشعر والتاريخ والأنساب ، عرفها له أهل عصره ومترجموه ، فوصفوه بالتقدم فى فنونه ، ورواج تواليفه ، حتى كانت تهاداها الملوك فى عصره .

وللبكرى مؤلفات كثيرة ، أشهرها هذا المعجم ، وكتاب اللآلى ، فى شرح أمالى القالى الذى نشره الأستاذ عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، نشرة علمية مصححة محققة ، بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م .

ومنها كتاب الإحصاء لطبقات الشعراء ، وهو مثل المؤلف والمختلف من أسماء الشعراء للآمدى ، إلا أنه أكبر منه . وكتاب اشتقاق الأسماء . وكتاب أعلام نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وكتاب التدريب والتهذيب ، فى ضروب أحوال الحروب . وكتاب التنبيه ، على أغلاط أبى علىّ فى أماليه ، وقد طبع ملحقاً بكتاب أمالى القالى . وكتاب صلة المفصول ، فى شرح أبيات الغريب المصنف . وكتاب فصل المقال ، فى شرح كتاب الأمثال . وكتاب المسالك والممالك ، وقد طبع منه البارون دى سلين قطعة باسم كتاب المغرب ، فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب ، بالجزائر سنة ١٨٥٧ م . وكتاب النبات ، أو أعيان النبات والشجريات الأندلسية .

وهذه الكتب كلها قد ذكرها الميمنى فى مقدمة يخط اللآلى . وذكر بعضها السيوطى فى بنية الوعاة . وابن بشكوال فى الصلة ، وأكثرها لم يطبع .

وكان البكرى معنياً بكتبه ، يكتبها بالخط الجيد ، ويجلدها التجليد النفيس ، وكان الملوك والرؤساء يتنافسون فى اقتنائها ، ويتهادونها فى حياتها .

ومما جاء فى كتاب الصلة لابن بشكوال ( المتوفى سنة ٥٧٨ هـ ) فى التعريف به :

« عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري ، من أهل شَاطِطِيش ، سكن قُرطبة ، يُسكني أبا عُبيد . روى عن أبي مروان بن حَيَّان ، وأبي بكر المصَحَفِي ، وأبي العباس الغدري ، سمع منه بالمرية ؛ وأجاز له أبو عمر بن عبد البر الخفاف غيرهم .  
 وكان من أهل اللغة والآداب الواسعة ، والمعرفة بمصانئ الأشعار والغريب والأنساب والأخبار ، متقنا لما قيده ، ضابطا لما كتبه ، جميل الكتب ، متهما بها ، كان يسكنها في سبائب التهرب وغيرها ، إكراما لها وصيانة . وجمع كتابا في أعلام نبوة نبينا عليه السلام ، أخذته الناس عنه ، إلى غير ذلك من تواليقه . وتوفي رحمه الله في شوال سنة سبع وثمانين وأربع مئة ، ودفن بمقبرة أم سلمة . »

وحلَّاه الفتح ابن خاقان المتوفى سنة ٥٣٥ هـ في القلائد بقوله :

« عالم الأوان ومُصنِّفه ، ومُقرَّطُ البيان ومُشَنِّفه ، بتوالييف كأنها الخرائد ، وتصانيف أبهى من القلائد ، حلَّى بها من الزمان عاطلا ، وأرسل بها غمام الإحسان هاطلا ، ووضعها في فنون مختلفة وأنواع ، وأقطعها ما شاء من إتقان وإبداع . وأما الأدب فهو كان مفتها ، ومحل سها ، وقطب دياره ، وفلك تدامه وإبداره . وكان كل ملك من ملوك الأندلس يتهاداه ، تهادى المُقلِّ للبكرى ، والأذان للبشرى . . . . . إلى آخر ما قاله . »

ومن قول ابن بسام الشُّغترقي ( المتوفى سنة ٥٤٢ ) في الذخيرة يصف المؤلف :

ومنهم الوزير أبو عُبيد البكري ، وكان بأقننا آخر علماء الجزيرة بالزمان ، وأولهم بالبراعة والإحسان ، أبرعهم في العلوم طلقا ، وأنصمهم في المنطور والمنثور أنقا ، كان العرب استخلفته على لسانها ، والأيام وآتته زمام حداثتها ، ولولا تأخر ولادته ، لأنسى ذكر كنيته المتقدم الأوان : ذرب لسان ، وبراعة إتقان . . . . . إلى آخر ما قال . »

كان أبو عُبيد البكري كاتباً ، ولعله قد كتب عن محمد بن معن الصمادحي صاحب المرية ، الذي اصطفاه وقربه ، ورفع مرتبته ، ووسع راتبه ، ولذلك كان يلقب بالوزير جرى بذلك قلم ابن بسام في الذخيرة ، بل لقبه الصُّبِّي في البُغْيَةِ بذي الوزارتين ، وقال الصفدي في الوافي : إنه كان أميراً بساحل كورة لئيلة ، وصاحب جزيرة شَطِطِيش .

وفي رأبي أنه لُقِّب بالوزير لأنه وَزَرَ لأبيه ، أو لمصاحبته الملوك ، وإن لم يكن وزيراً على الحقيقة ، على ما جرى به العرف الأندلسي . والناس كانوا ولا يزالون يتوسعون في

الألقاب بلا حساب ، على أن أبا عبيد لم تكن منزلته في نفوس أهل عصره أقل محادة من منزلة الوزراء .

ونزه جزل متين ، عربى الديباجة ، حسن الأسجاع ، يشبه نثر الفتح ، صاحب القلائد والمطمح ، وابن بسام صاحب الذخيرة ، وهو يمت بصلة قوية إلى نثر كتاب المشرق في القرن الرابع ، أمثال ابن العميد والصاحب بن عباد وطبقتهما .  
ومما يدل على براعة أساليبه ، مما كتبه من رقعة يهني بها الوزير الأجل أبا بكر بن زيدون بالوزارة :

« أسعد الله بوزارة سيدى الدنيا والدين ، وأجرى لها الطير الميامين ، ووصل بها التأييد والتمكين . والحمد لله على أمل بلغه ، وجدل قد سوّغه ، وضمان حقه ، ورجاء صدقه . وله المنّة في ظلام كان أعزه الله صبحه ، ومستقبلهم غدا شرحه ، وعطل نحر كان حليّه ، ووصال دهر صار هديّة .

فقد عمّر الله الوزارة باسمه وردّ إليها أهلها بعد إقصار »

\* \* \*

وبعد ، فأنا حقيق حين أقدم هذا السفر إلى العلماء والباحثين أن أسجل شكرى للذين عاونونى على إخراجه ، وأخص بالشكر زميلى الفاضلين المدرسين بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول : الدكتور مراد كامل ، لأنه قرأ لى مقدمة العلامة وستنفلد الألمانية ، والدكتور عبد الرحمن بدوى ، لأنه ترجم لى تلك المقدمة وكتبها بخطه ، وبعض الطلاب وخريجي كلية الآداب الذين عاونونى على مقابلة نسختى بالأصول المخطوطة . وأخيرا أقدم جزيل الشكر للجنة التأليف والترجمة والنشر على قيامها بنفقات الطبع ، ومطبعة اللجنة ، على ما بذلت من دقتها وعنايتها الفنية ، فى لباس الكتاب هذه الحلة الرائقة .

وكتب بالقاهرة فى شعبان سنة ١٣٦٤ = يوليه سنة ١٩٤٥ م

مصطفى الشافعى